

دور القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

The role of the tourism sector in achieving economic diversification in Algeria

1 د. بورايو هاجر أميرة، 2 أ.د. مسموس رضوان*

1 جامعة لونييسي علي البلدية 2، h.bourayou@univ-blida2.dz

2 جامعة لونييسي علي البلدية 2، r.mesmous@univ-blida2.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

Algeria enjoys an important geographical location on the southern shore of the Mediterranean Sea, and is considered the center of the Greater Maghreb, with an area that is considered the first in the Arab world and Africa, estimated at 2381741 km². The vastness of this area and the excellent geographical location in the Mediterranean basin give Algeria a significant cultural heritage in addition to the diversity of customs and traditions, and this is due to the many civilizations that have passed through the Algerian country over time, whether it was its center or an extension of its geographical borders. This has contributed to the formation of important historical and cultural tourism components in Algeria, which have been enhanced by natural components as a result of the diversity of climatic regions due to the large area of the national geographical area, which makes the sector in Algeria a leading sector for achieving economic diversification.

Keywords: tourism sector, economic diversification, tourism qualifications in Algeria.

الملخص:

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي هام في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وتعتبر مركز المغرب العربي الكبير، بمساحة تعتبر الأولى عربيا وإفريقيا، إذ تقدر بـ 2381741 كلم². شساعة هذه المساحة والموقع الجغرافي الممتاز في حوض البحر الأبيض المتوسط تعطي للجزائر موروث ثقافي معتبر بالإضافة إلى التنوع في العادات والتقاليد، وهذا بسبب عديد الحضارات التي مرت عبر الزمن على القطر الجزائري سواء كان مركزا لها أو امتدادا لحدودها الجغرافية، هذا ما أسهم في تشكيل مقومات سياحية تاريخية وثقافية هامة بالجزائر، تم تعزيزها بمقومات طبيعية نتيجة تنوع الأقاليم المناخية نظرا لكبر مساحة الرقعة الجغرافية الوطنية، مما يجعل القطاع بالجزائر قطاعا رائدا لتحقيق التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، التنوع الاقتصادي، المؤهلات السياحية في الجزائر.

مقدمة:

تعتبر السياحة نشاط ترفيهي خارج عن الروتين الذي يعيشه السائح، فهي تعمل على نمو اقتصاديات معظم دول العالم كونها تؤمن موارد مالية بالعملة الصعبة وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تشكل صناعة هامة تقوم على أسس من العلم والثقافة.

فبالنظر إلى أهمية السياحة وباعتبارها عامل جذب مهم، فالجزائر تسعى لتطويرها باعتبارها من البلدان التي تملك وتتمتع بمؤهلات سياحية مهمة تركز أساسا على التنوع الكبير في العوامل الطبيعية من شريط ساحلي يمتد على مسافة 1600 كلم يتوفر على العديد من الشواطئ والمناظر الخلابة والغابات والسهول والهضاب والجبال، دون أن ننسى الصحراء الممتدة على مساحة تزيد عن المليونين كلم²، والتي تم تصنيفها من بين الأجل في العالم.

فكل هذه المقومات الطبيعية والتنوع الموجود فيها وبالرجوع للمقومات التاريخية فإن الجزائر تعتبر من الدول القليلة التي تملك المادة الخام لأي صنف من أصناف السياحة رغم أن الجهود المبذولة تبقى متأخرة بالنظر للمؤهلات والمقومات التي تملكها.

في المقابل سعت الجزائر لتحقيق التنوع الاقتصادي بإعتبار أن أغلب المشاريع التنموية ممولة من عائدات المحروقات والتي شهدت هذه الأخيرة تذبذبا في أسعارها، ما ألزم الجزائر على غرار الدول المصدرة للمحروقات البحث عن بدائل تمويلية، ولعل أهم هذه البدائل التي تحقق التنوع الاقتصادي ومن ثم دفع عجلة التنمية هو تنمية القطاع السياحي الذي يعتبر إحدى الركائز الرئيسية التي تراهن عليها الجزائر على غرار الكثير من الدول. وعليه ومن خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يلعبه قطاع السياحة لتحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر؟

أولا. مفاهيم أساسية حول السياحة والتنوع الاقتصادي

سنحاول التطرق من خلال هذا المحور الى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت ماهية السياحة والتنوع الاقتصادي.

1. مفاهيم عامة حول السياحة:

السياحة هي عبارة عن ظاهرة اقتصادية اجتماعية وبيئية أساسها هو التنقل لتحقيق غايات وأهداف متعددة أهمها الترويج عن النفس وحب الاكتشاف والمغامرة

1.1. تعريف السياحة:

تختلف تعريفات السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها ويمكن ذكر أول تعريف للألماني جويبر فرويلر عام 1905 والذي عرفها كما يلي: "السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس والشعور بالهجرة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضاً نمو الاتصالات بين الشعوب وأوساط مختلفة بين الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرتها تقدم وسائل النقل". (الجلاد، 1988، صفحة 108)

أما الاقتصادي النمساوي هيرمان فوشوليرون فعرفها على أنها: "الإصلاح الذي يطلق على أي عملية من العمليات الاقتصادية التي تتعلق بالتنقل وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطاً مباشراً". (ساعيني، 2014، صفحة 07)

وقد عرفها الأستاذ هونز كينز رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين، وأجمع بشأنه معظم الباحثين في ميدان السياحة على أنه أول تعريف علمي غطى السات الرئيسية للسياحة وقواعدها، وورد فيه: "مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة تتحول إلى إقامة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغفل ربحاً لهذا الأجنبي". (بوفليخ و تقرورت، 12/11 ماي 2010)

فمن التعاريف السابقة يمكننا القول أن السياحة تعتبر نشاط اقتصادي واجتماعي وصناعة قائمة وهي رسالة حضارية وجسر للتواصل بين مختلف الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب.

2.1. أهمية السياحة:

تمثل جوانب الأهمية للسياحة في مجالات عدة: (متلف، 12/11 ماي 2010)

الأهمية الاقتصادية: إن الهدف الأساسي من إقامة صناعة السياحة وتشديد بنائها على قواعد ونظم وأساليب إدارية هو الوصول إلى تعظيم الناتج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الصناعة بالنسبة للدولة والمجتمع وبالنسبة للمواطن مع حماية الموارد الطبيعية والموارد السياحية وتقاليد المجتمع وعاداته من التأثير بفعل العوامل السلبية التي قد تنمو بعيدا عن التخطيط والتنمية الرشيدة.

فالسّياحة في الوقت الحالي تعتبر محركا رئيسيا من محركات التنمية الاقتصادية فهي مصدر دخل العملات الحرة.

الأهمية الثقافية: تمثل السياحة وسيلة حضارية اجتماعية لنقل وتبادل الثقافات والحضارات بين شعوب العالم المختلفة، فمن طريقها يتحقق التبادل الثقافي بين الدول السياحية وبعضها البعض، حيث تنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والآداب والفنون المختلفة، ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية الوافدة إليها، فتؤثر فيها ثقافيا وتتأثر هي أيضا بما في الدول من حضارة وثقافة وبذلك يتحقق التأثير الثقافي في السياحة الذي يمثل محورا هاما من محاور التنمية في المجتمع.

الأهمية السياسية: تتضح هذه الأهمية للسياحة كرد فعل مباشر من تعامل الدول مع بعضها البعض والزيارات السياحية المتبادلة بينهم، ولقد لعبت الحركة السياحية دورا هاما في العلاقات الدولي بحيث أصبحت تمثل الحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة، لذلك فإن السياحة أصبحت رمزا من رموز السلام والتآخي بين الدول.

3.1. خصائص السياحة:

- تنطوي السياحة على عدد من الخصائص منها: (سماعيني، 2014، صفحة 21)
- تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى؛
 - مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على طلب المنتج السياحي محليا ودوليا؛
 - الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية أو التكميلية؛
 - الطلب السياحي يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح (خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية)؛

- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج أو الكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها؛
- تمثل حافزا للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية؛
- أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي على المستوى الوطني والدولي، وهي سبيل لتنمية صناعات أخرى وبعث نوع من التوافق الدولي بين مختلف الدول المتجاورة بوجه خاص وعلى المستوى الدولي بوجه عام.

2. مفاهيم عامة حول التنوع الاقتصادي

يشتمل التنوع الاقتصادي في عملية توسيع النشاطات الاقتصادية في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وبالتالي فهو يؤدي إلى تعزيز استقرار الاقتصاد من خلال تنوع الأسس الاقتصادية، ومن أجل تأمين استقرار الاقتصاد على المدى الطويل يجب الأخذ بعين الاعتبار التنوع الاقتصادي من خلال التنمية المستدامة.

1.2. ماهية التنوع الاقتصادي:

إن التنوع الاقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ، فهو يتطلب توفير بيئة مناسبة تجعل من تنوع الاقتصاد أمرا ممكنا.

مفهوم التنوع الاقتصادي:

يعتبر البنك الدولي في تقريره لسنة 2009 أن بناء مؤسسات جديدة يعتبر أمرا ضروريا لتنوع صادرات أي بلد، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة، لا سيما في ميدان النقل والاتصالات من أجل خفض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها، سياسات اقتصادية كلية مستقرة وقطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب، وسياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق وتحسن من تنافسية الصادرات، وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (مهدي، 2017، صفحة 342)

إذا التنوع الاقتصادي هو عملية تنوع مصادر الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي من أجل توسيع القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد على مورد واحد أو سلعة واحدة رئيسية من أجل التصدي للصدمات الخارجية. (قماط و رجراج، 2020، صفحة 753)

يتجسد التنوع الاقتصادي في القدرة على تعزيز قابلية التكيف للاقتصاد بشكل جذري وحمايته من استنفاد الموارد الطبيعية الأساسية وتقلب التحركات الاقتصادية تحت ضغط الاقتصاد، الإتجاه إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء وكذلك توفير العمالة، الغذاء، الصحة، الملبس والمأوى، كما يشجع على تنمية القدرات البينية من خلال مساعدة الناس على تطوير التكنولوجيا وتنظيم الشؤون الاجتماعية وتنوع مجالات الاقتصاد بإنشاء اقتصاد كبير يمكنه تحقيق المساواة بين أجيال اليوم وبين الأجيال القادمة. (مدوري و مكيديش، 2021، صفحة 425)

أهمية وأهداف التنوع الاقتصادي:

تكمن ضرورة التنوع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة القطاع الوحيد في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات، كذلك يؤدي إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية... عن طريق توفير الأموال اللازمة لذلك بالإضافة إلى: (شليحي و بن موفق، 2018، صفحة 199)

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة؛
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز المناخ الملائم لبيئة الأعمال؛
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة؛
- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛

- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات؛
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي؛
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع؛
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتروول والمواد الزراعية...؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية؛
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات، التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

2.2. دوافع التنويع الاقتصادي ومحدداته:

إن انخفاض معدلات النمو وانعدام الحوافز التي تشجع القطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصاديات المحلية، والآثار الربعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه الدول إتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف.

دوافع التنويع الاقتصادي:

- أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها في خمسة اعتبارات أساسية: (صباغ، 2020، صفحة 70)
- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
 - عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
 - استنزاف الموارد المعدنية؛
 - وفرة الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصاً مع التصنيع؛
 - الحد من مخاطر المحفظة.

محددات التنوع الاقتصادي:

يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع (2006) خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنوع الاقتصادي، وهي: (بوشول، غانية، و جرمون، 2017، صفحة 229)

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري؛
- السياسات العمومية: السياسات المالية، التجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف، التضخم والتوازنات الخارجية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- الوصول إلى الأسواق: درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل.

3.2. تقييم درجة التنوع الاقتصادي:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنوع الاقتصادي وهي: (نوي، 2019، صفحة 182)

- درجة التغير الهيكلي: كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن نمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن؛
- الإيرادات: تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية؛
- الصادرات: نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا، ويمكن أن يمثل التنوع في الواردات وجهًا مهمًا للتنوع الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني؛
- الإسهام النسبي للقطاعات العام والخاص في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

ثانيا. المؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر وإجراءات تفعيل السياحة

1. المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر:

تزخر الجزائر بمقومات سياحية تعتبر بمثابة الركائز الأساسية كما أنها تمتلك تراثا حضاريا وثقافيا ودينيا نتيجة للحضارات التي عرفها تاريخها.

1.1 المقومات الطبيعية:

ولعل أهم المقومات الطبيعية التي تمتع بها الجزائر ما يلي: (بوعموشة، 2012/2011، صفحة

(107

الموقع:

تعد الجزائر القلب النابض للمغرب العربي والبوابة الإفريقية المطلة على أوروبا والبحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية والمتوسطية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب المغرب الأقصى، ومن الجنوب الغربي موريتانيا، من الشرق تونس وليبيا ومن الجنوب مالي والنيجر، فهي تأتي كأكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، وتقع الجزائر بين خطي عرض 18° و 38° شمالا وبين خطي طول 9° غربا و 12° شرقا بمساحة تقدر بـ 2381741 كم² وشريط ساحلي يقدر بـ 1600 كم يتسم بأروع المناظر والشواطئ.

الأقاليم:

تقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي وهي:
الإقليم الأول: هو إقليم الساحل والذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية والخلجان؛
الإقليم الثاني: وهو إقليم التل ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة وتحتصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية، وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الوديان الوفيرة الموجودة بها؛

الإقليم الثالث: وهو إقليم الصحراء ويشكل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية حيث يحتل حوالي 80% من إجمالي مساحة الجزائر، وتقع في الشمال الشرقي لهذا الإقليم مناطق تتجمع فيها أهم الواحات.

تعتبر ثاني أكبر صحراء في العالم لأنها تغطي مساحة حوالي 2 مليون كم²، وتعتبر القبلة الأولى للسياح الأجانب لما لها من جمال وروعة الجبال والسكون، وهي تشتهر بحظيرتي الهقار والطاسيلي التي بها رسومات تبين تاريخها القديم الذي يصل إلى العصر الحجري، وجبالها البركانية التي تسلب العيون، كما تتصف الهقار بأنها تملك أجمل شروق وغروب للشمس في العالم بأسره

حسب المنظمة العالمية "اليونسكو" فالسياحة الصحراوية تستوجب تخصيص لها استثمارات كافية لترقية مرافقها الضرورية. (شبوطي، 2011، صفحة 85)

المناخ:

تمتّع الجزائر بتنوع مناخها حيث يسود منطقة التل في الشمال مناخ البحر الأبيض المتوسط وهو دافئ جاف صيفا، معتدل ممطر شتاء، وهي أكثر المناطق رطوبة حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار بين 400 إلى 1000 ملم، وتتراوح معدلات درجات الحرارة ما بين 25° صيفا و 11° شتاء، ومناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم بارد ورطب في الفترة الممتدة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجات الحرارة أحيانا إلى أقل من 5° في بعض المناطق، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة تصل إلى أكثر من 30°، أما منطقة الصحراء فتعتبر من المناطق المتطرفة في درجات الحرارة اليومية فضلا عن الرياح والجفاف الشديد، وعموما لا يزيد معدل سقوط الأمطار سنويا عن 102 ملم، وتصل درجات الحرارة إلى أكثر من 40° صيفا أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط ودافئ ملائم لتنشيط حركة السياح.

2.1. المؤشرات السياحية في الجزائر

تعتبر المؤشرات المتعلقة بالقطاع السياحي، المرأة العاكسة لوضعية قطاع السياحة لأي بلد، وتمثل في عدد الفنادق وعدد الأسرة، حركة السياح، الليالي السياحية، الإيرادات السياحية، المساهمة في الناتج الاجمالي،....الخ.

قدرات الإيواء حسب فئة التصنيف: يوضح الجدول الموالي قدرات الإيواء للسياحة الجزائرية خلال الفترة (2018-2023).

الجدول 01: تطور عدد الأسرة حسب درجة الفنادق

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
8724	8559	7613	7345	7234	6734	فنادق 5*

11705	10223	7935	6824	6161	4746	فنادق 4*
10505	9083	7707	6861	6427	5886	فنادق 3*
11893	10403	7935	5995	5381	5185	فنادق 2*
15060	14075	13027	12724	12612	11684	فنادق 1*
9019	9456	9456	9456	9456	8590	فنادق غير مصنفة
400	384	384	384	384	384	إقامة سياحية 2*
806	806	313	313	313	313	إقامة سياحية 1*
209	152	93	93	93	93	نزل طريق 2*
280	168	148	86	86	30	نزل طريق 1*
16	16	16	16	16	16	نزل ريفي 2*
20	20	20	20	20	20	نزل ريفي 1*
434	434	274	274	274	274	قرية عطل 3*
625	0	0	0	0	0	قرية عطل 2*
670	616	0	0	0	0	قرية عطل 1*
205	205	205	205	205	91	نزل مفروش -وحيدة الصنف
426	426	426	426	426	426	نزل عائلي -وحيدة الصنف
170	170	170	170	170	170	محطة الاستراحة -وحيدة الصنف
9984	9984	9984	9984	9984	9786	هياكل أخرى موجهة للفندقة
81151	75180	65706	61176	59242	54428	مجموع المؤسسات المصنفة
69901	70346	66560	66438	66434	64727	مؤسسات فندقية في طريق التصنيف
151052	145526	132266	127614	125676	119155	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول 01 نلاحظ أن هناك تطورا في عدد الأسرة من سنة لأخرى، حيث أن العدد الإجمالي للأسرة وصل في حدود نهاية سنة 2023 إلى 81151 سرير لجميع الفنادق المصنفة و 69901 سرير للفنادق غير المصنفة ما يمثل 151052 سرير، والملاحظ أن عدد الأسرة في الفنادق من 5، 4 و 3 نجوم والتي يمكن اعتبارها فحمة يقدر بـ 30934 سرير سنة 2023 وهو رقم ضعيف جدا إذا ما قورن بالأهداف المسطرة في المخطط الوطني لتهيئة السياحة آفاق 2025 أو مقارنة مع دول الجوار.

واقع الاستثمارات في قطاع السياحة: يوضح الجدول الموالي وضعية المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة خلال الفترة (2018-2023).

الجدول 02: الاستثمارات في قطاع السياحة

دور القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
674	701	747	804	889	799	مشاريع في طور الانجاز
455	427	342	308	239	181	مشاريع متوقفة
1017	1342	1385	1380	1220	1163	مشاريع غير منطلقة
89	92	111	87	107	67	مشاريع منتهية الأشغال
2235	2562	2585	2579	2455	2210	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية

بلغ عدد المشاريع الموجهة لترقية القطاع السياحي نهاية سنة 2023 بـ 2235 مشروعا مسجلة بذلك تراجعا مقارنة بسنتي 2021 و 2022، لكن المشاريع التي هي فعلا في طور الانجاز لم تتجاوز نسبتها 30,16% من إجمالي المشاريع، أما باقي المشاريع فإما متوقفة أو غير منطلقة، وهذا ما يعكس عدم الجدوية الذي يعيشه قطاع السياحة بالجزائر.

تطور توافد السياح للجزائر: يوضح الجدول الموالي وضعية توافد السياح الأجانب والجزائريين المقيمين بالخارج خلال الفترة (2019-2023).

الجدول 03: توافد السياح عبر الحدود الجزائرية

2023	2022	2021	2020	2019	
2195519	757380	66995	509736	1933778	الأجانب
1096989	640668	58243	81295	437278	الجزائريين المقيمين بالخارج
3292508	1398048	125238	591031	2371056	المجموع الإجمالي

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية

شهدت سنة 2020 و 2021 تراجعا رهيبا في عدد السياح الوافدين عبر الحدود الجزائرية بسبب تفشي وباء كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات وترتيبات أثرت بالدرجة الأولى على قطاع السياحة في العالم ككل، لتعود الأمور بالتدريج لحالتها الطبيعية حيث وصل عدد السياح المتوافدين عبر الحدود الجزائرية سنة 2023 إلى ما يقارب 3.3 مليون سائح من بينهم حوالي 2.2 مليون سائح أجنبي.

مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر: يوضح الجدول الموالي مساهمة قطاع السياحة في تكوين الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2019-2023).

الجدول 04: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2019-2023).

2023	2022	2021	2020	2019	
1,47	1,06	0,81	0,61	1,38	حصة السياحة في الناتج المحلي الخام (%)

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية

تعتبر مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي ضئيلة خلال الفترة (2019-2023)، إذ لم تتجاوز في أحسن الأحوال 1,5%، لتسجل أدنى انخفاض في نسبة المساهمة سنة 2020 بـ 0.61% نتيجة تفشي وباء كوفيد 19، لتشهد ارتفاعا طفيفا تدريجيا منذ سنة 2021 إلى 2023 مسجلة نسبة 1.47%، وهذا ما يعكس الدور الثانوي لقطاع السياحة في الاقتصاد الوطني.

2. الإجراءات المقترحة لتفعيل دور السياحة لتحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر.

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى بعض أنواع السياحة غير المستغلة بالجزائر، بالإضافة إلى المزايا والعوائد المالية من العملة الصعبة المنجرة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نتيجة تحرير الخدمات السياحية.

1.2. تشجيع السياحة الدينية:

حجم الجذب السياحي ذي الطابع الروحي يتمثل في الزيارات والمناسبات التي تنظمها الزوايا، التي تجمع سنويا ما يفوق 12 مليون زائر، حسبما تشير إليه الإحصائيات الرسمية لوزارة السياحة، بغض النظر عن الجانب الشرعي والعقائدي لعمل الزوايا، ويمكن للجزائر استقطاب جزء مهم من هذا العدد لو تم تطوير محيط الزوايا في شكل مركبات كاملة التجهيز، يجد السائح القادم من الخارج شروط السياحة الدينية المناسبة. وعلى سبيل المثال فإن استقطاب مليون سائح في السنة ومع كل سائح إمكانية إنفاق ألف أورو لأمكن دعم الاقتصاد الوطني بمليار أورو، فما بالك مع 12.5 مليون زائر، أي ما يفوق 22% من صادراتنا من المحروقات، هذا ما يجعل إدراج السياحة الدينية ضمن برنامج عمل وزارة السياحة والصناعات التقليدية والشؤون الدينية معا، في إطار المخطط الوطني لتطوير السياحة، والتفكير في بدائل أخرى لتنويع مصادر الدخل، وبالطبع تعتبر السياحة الدينية من أهم الحلول الممكنة والمتوفرة لذلك، ولا تحتاج البلاد إلا إلى مخطط وطني سياحي، لتحول الجزائر إلى وجهة سياحية مهمة في منطقة شمال إفريقيا، خاصة أن الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الذي وضعته وزارة السياحة حتى آفاق 2030 لم يدمج هذا النمط في فروع السياحة المطلوب تطويرها، إن كانت جادة فعلا في إيجاد حلول ناجعة للأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد حاليا، خاصة وأن العوائد العراقية تتراوح بين مليار وخمسة مليارات دولار على أكثر التقديرات إيجابية وتفاوتًا، ونجد أن العوائد السعودية بلغت 17.6 مليار دولار عام 2010، وزادت لتبلغ 22.8 مليار دولار عام 2017، في حين بلغت العوائد التركية من السياحة الدينية وغيرها نحو 26 مليار دولار عام 2017. (بشطة و بورماتة، 2020، صفحة 85)

2.2. السياحة الدامجة:

يشير هذا المصطلح إلى سياحة ذوي الإعاقة المرادف لمصطلح السياحة الميسرة (السياحة المتاحة، سياحة المعاقين، سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة، سياحة كبار السن أو السياحة العلاجية) إلى نمط سياحي حديث نسبيا ومرتبطة بهذه الفئة الواسعة من المجتمع، وهي مبنية على لمس كل حواس الإنسان والتأثير والإثارة لكل ما هو حسي وغير حسي، (مصطفى، حسن، و جواد، 2020، صفحة 121) وتقوم على توفير متطلبات وخدمات الضيافة، النقل، الإيواء، الإطعام والشراب، الخدمات الترفيهية، الخدمات المساندة، والترفيه والترويج لهذه الفئة من الأشخاص التي حجمها يصل إلى 650 مليون شخص على مستوى العالم بحسب منظمة العمل الدولية، ونحو 35 مليون شخص في المنطقة العربية وفقا لمنظمة العمل العربية، تشكل شريحة السياح من فئة ذوي الإعاقة أكثر من 10% من إجمالي السياحة العالمية. (مصطفى، حسن، و جواد، 2020، صفحة 122)

ويمكن تشجيع السياحة الدامجة في الجزائر من خلال ما يلي: (بلمرداسي و عشي، 2022،

صفحة 56)

- إعداد مشروع يخص شريحة المعاقين والمسنين مع سن قوانين تخصهم، والسهر على تطبيقها؛
- إدراج المعايير الخاصة بالمعاقين في كل المؤسسات الفندقية مع إزالة كل العوائق التي تواجههم؛
- تكثيف جهود مختلف القطاعات الفاعلة (وزارات، وكالات سياحية، مؤسسات فندقية، مؤسسات نقل السواح)، لتوفير خدمات مريحة وذات جودة لفائدة هذه الشريحة؛
- القيام بمختلف عمليات تنشيط وترويج لمثل هذه السياحة خاصة من طرف الوكالات السياحية؛
- إدراج تكوينات خاصة للاهتمام بهذه الشريحة، من بينها تكوين المرشدين السياحيين الذين يتعاملون مع هذا النوع من العملاء؛
- تقديم تحفيزات لهذه الشريحة بتخفيض تكاليف التنقل والإقامة باعتبار ضرورة تنقلهم مع أشخاص أقارب لهم أو أشخاص يقومون بخدمتهم، مما يجعل تكاليف قيامهم بالأعمال السياحية مكلفة مقارنة مع الأشخاص العاديين؛
- القيام بعمليات تحسيسية تخص هذا النوع من السياحة، مع تخصيص جوائز سنوية تقدم للمهتمين بهذا النوع لتشجيعهم على تحسين خدماتهم.

3.2. السياحة الافتراضية:

هي تجربة سياحية في بيئة افتراضية كبديل للتجربة الفعلية أو الرحلة المادية، يسمح هذا النوع من السياحة بالسفر إلى الأماكن عبر تقنيات جديدة خالية من القيود المعتادة على الوقت والمسافة والتكلفة، كما عرفت بأنها: نشاط لزيارة مواقع ذات اهتمام عبر الانترنت دون السفر شخصيا لهذه الأماكن. (بوهني و بربار، 2022، صفحة 182)

ويكن تنشيط السياحة الافتراضية في الجزائر من خلال المواقع الالكترونية الخاصة بالهيئات السياحية بالجزائر وهي:

موقع الديوان الوطني للسياحة www.ont.dz

مؤسسة الديوان الوطني للجزائري للسياحة www.onat.dz

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي www.mtatf.gov.dz

موقع بوابة الجزائر www.visitalgeria.dz

4.2. تشجيع السياحة الحلال:

تعتبر السياحة الحلال، نوع من السياحة توفر وجهات يمكن أن تقصدها العائلات المسلمة الملتزمة بقواعد الشريعة، وتضم فنادق لا تقدم الكحوليات، وحمامات سباحة، ومرافق صحية تفصل بين الرجال والنساء، وتقدم صناعة السياحة الحلال أيضا رحلات جوية لا تقدم على متنها المشروبات الكحولية أو لحوم الخنزير، وتعلن عن أوقات الصلاة، وتعرض برامج دينية ترفيهية، وتوفر مصاحف في جيوب المقاعد، وأماكن خاصة تتيح الفصل بين المسافرين الذكور والإناث، كما لا ينحصر هذا النوع من السياحة في الشواطئ والآثار، بل هناك السياحة الرياضية والسياحة العلاجية وسياحة المؤتمرات والندوات، وسياحة المعارض والأسواق، والسياحة الصحراوية والسياحة الريفية وغيرها من الأنواع التي أهملت عن قصد وعمد. (بن موسى، 2020، صفحة 84)

لقد اجتذبت السياحة الحلال العديد من البرامج السياحية التي تستند كلياً على ما يعرف بـ "الثقافة الإسلامية"، فيما يتعلق باللباس والسلوك والنظام الغذائي والصلاة، واستهدفت لها بعض العائلات المشهود لها بالمحافظة على تعاليم الشريعة الإسلامية، ويتمتع هذا السوق بإمكانات واعدة مما يجعله سوقاً مستهدفاً، إضافة إلى أن الجانب السلبي للسياحة الغربية تسبب في ظهور السياحة الإسلامية لما لها من تأثير سلبي على المجتمعات المسلمة مثل استهلاك الكحول، الدعارة، والاختلاط بين الجنسين، ويشكل المسلمون سوقاً عالمية بـ 1.82 مليار من العملاء المحتملين. (بن موسى، 2020، صفحة 86)

5.2. الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (تحرير الخدمات):

يبقى الحوض الأبيض المتوسط التوجه الأساسي للسياح الدوليين بقيمة 40% من توافد السياح في العالم و30% من إيرادات السياح الدوليين، حيث تمثل السياحة 13% من صادرات المنتج السياحي للبحر الأبيض المتوسط، و23% من نشاطات الخدمات والعمالة أي بمقدار 5 مليون شخص، فإجمالي تدفق السياح في الحوض البحر المتوسط لـ 21 دولة سنة 1975 وصل إلى 86 مليون سائح ليرتفع في سنة 1986 إلى 125 مليون سائح ووصل في عام 1990 إلى 200 مليون سائح، ومن المتوقع أنه في سنة 2030 سوف يفوق عدد السياح 500 مليون سائح .
و من المتوقع أن تحرير قطاع الخدمات السياحية في الجزائر سوف يسمح لها بالاستفادة من حوالي 7 إلى 8 مليون سائح آفاق 2030. (شربال و زغبة، 2019، صفحة 201)

خاتمة:

بالرغم من كل ما يتمتع به قطاع السياحة بالجزائر من إمكانيات سياحية معتبرة، سواء كانت طبيعية أو ثقافية، إلا أن هذه الأخيرة لا تعكس دور السياحة كقطاع اقتصادي فعال، وهو ما تعكسه نسب المساهمة الضئيلة لقطاع السياحة في تكوين العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي من أهمها الناتج المحلي الخام، وهذا نظرا للاهمال الذي يعاني منه قطاع السياحة بالجزائر، خاصة من ناحية المقومات المادية، التي يأتي في مقدمتها ضعف قدرات الايواء، وإهمال العديد من النماذج السياحية الرائدة في الوقت الحالي كالسياحة الدينية والسياحة الدامجة، مما يستوجب إعادة هيكلة القطاع السياحي بالجزائر، مع تدعيمه مزيدا من المرونة عن طريق تحرير الخدمات السياحية لاستقطاب السياح الجزائريين المقيمين بالخارج والسياح الأجانب، لتعزيز الموارد المالية من العملة الصعبة.

على العموم يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها وصياغتها كتوصيات لتشكيل تحديات كبرى للقائمين على قطاع السياحة في الجزائر في النقاط التالية:

- غياب ما يعرف بالشرطة السياحية؛
- غياب المعلومة السياحية وغياب المنشورات التوجيهية؛
- قلة الأنشطة الترفيهية وعدم تهيئة الغابات؛
- غياب الأنشطة التحسيسية التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على البيئة؛

- ضعف مستويات الأكل وعدم صرامة في التعامل مع الباعة الذين لا يحترمون تعليمات النظافة؛

- غلاء الأسعار خاصة في المناطق السياحية وعدم تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار؛

- غياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب.

قائمة المراجع:

- 1 أحمد الجلاد، التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: عالم الكتاب، الطبعة الأولى 1988).
- 2 السعيد بوشول، نذير غانية، سعاد جرمون، المقاولاتية كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي - دراسة حالة المملكة العربية السعودية، - المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7، ديسمبر 2017.
- 3 الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية: <https://www.mta.gov.dz>
- 4 بشطة بلال، بورمان عبد القادر، السياحة الدينية كخيار لتنوع القطاع السياحي في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 15، العدد 01، 2020.
- 5 بوفليخ نبيل، تفرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا: حالة الجزائر، تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر: الواقع والأفاق، يومي 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة، الجزائر.
- 6 بوهني دليلة، بربار نور الدين، دور السياحة الافتراضية في تسويق الوجهات السياحية لدى وكالات السياحة والأسفار عرض تجارب دولية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2022.
- 7 حدة متلف، مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بين متطلبات التطبيق وصعوبات التحقيق: تيمقاد (موري) نموذجاً، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر: الواقع والأفاق، يومي 11 و12 ماي 2010، المركز الجامعي البويرة، الجزائر.
- 8 حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق لتنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2012.
- 9 زينب صادق مصطفى، حسن عبد علي، جواد خياط، سياحة ذوي الإعاقة -متطلباتها في السفر والإقامة والإرشاد السياحي، (العراق: مؤسسة دار الصادق الثقافية، ط1، 2020).
- 10 شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 5، 2011.
- 11 شليحي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنوع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 4، ديسمبر 2018.

- 12 سباعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014.
- 13 صباغ رفيقة، التنوع الاقتصادي: استراتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جوان 2020.
- 14 قماط كاهنة، رجراج أحمد، أثر الاستثمار السياحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2020.
- 15 محمد بن موسى، استراتيجيات تسويق (السياحة الحلال، السياحة البيئية والسياحة الميسرة) كأحد الآليات المعاصرة لترقية الوجهات السياحية: عرض تجارب دولية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، 2020.
- 16 مدوري حادة، مكيديش محمد، علاقة التنوع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، دفاتر MECAS، المجلد 17، العدد 1، 2021.
- 17 مراد مهدي، المقاولاتية آلية للتنوع الاقتصادي الجزائري في ظل تحديات الأزمة الراهنة، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2017.
- 18 نجيب شربال ، طلال زغبة، الآثار المتوقعة لتحرير خدمات السياحة على الاقتصاد الجزائري- دراسة استشرافية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، 2019.
- 19 نوي نبيلة، التنوع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية —دراسة حالة الجزائر—، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 3، 2019.
- 20 يامن بلمرداسي، صليحة عشي، آليات تفعيل السياحة الداخلة -تجارب دولية، الكتاب الجماعي القطاع السياحي ورهانات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، 2022.